منظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-40/2013/POL/SG-REP

تقرير الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي
بشأن
القضايا السياسية
مقدم إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية
كوناكري ، جمهورية غينيا

6 – 8 صفر 1435هـ

9 – 11 ديسمبر 2013م

تقرير الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي
بشأن
القضايا السياسية

يشمل هذا التقرير أنشطة الأمانة العامة الخاصة بتنفيذ قرارات الشئون السياسية في الفترة من أغسطس 2012 إلى سبتمبر 2013 ، وهو مقدم للدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية لدراسته واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

خلال هذه الفترة ، ظللت أتابع المستجدات في الدول الأعضاء في المنظمة بمشاركة نشطة من خلال الاستخدام الأفضل لقدرات المنظمة وطاقاتها وتنفيذ المهام التي وكلتها إلى الدول الأعضاء.

سوريا

1- أعربت من خلال عدد من الرسائل التي صدرت عن المنظمة عن حزننا العميق لتواصل تصعيد ممارسات العنف وتفاقمها وأكدت الحاجة للالتزام بحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها القيادة السورية وحل الأزمة السورية من خلال الوسائل السلمية .

2- جددت تأكيد موقف المنظمة الذي كرر الدعوة لحل الأزمة السورية من خلال وضع حد للعنف وإراقة الدماء. وحضضت جميع الأطراف على الرجوع إلى الحكمة والحوار الجاد مع القوى الوطنية حتى يحقق الشعب السوري طموحاته في الإصلاحات الديمقراطية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وحذرت من أن مواصلة التصعيد العسكري على ضوء الرفض الإقليمي والعالمي لهذا التصعيد سوف يدفع البلاد إلى مخاطر داخلية وحرب أهلية مما يمكن أن يهدد الأمن والسلم والاستقرار في البلاد والمنطقة.

3- أعربت القمة الإسلامية في دورتها الثانية عشرة في القاهرة عن انشغالها العميق إزاء تدهور الوضع في سوريا وازدياد حدة القتل الذي أودى بحياة آلاف المدنيين العزل، وارتكاب المجازر في المدن والقرى.

4- دعت المنظمة إلى التنفيذ الفوري لخطة الفترة الانتقالية وتطوير آلية سلمية تسمح ببناء دولة سورية جديدة تقوم على التعددية وعلى نظام ديمقراطي مدني تسود فيه المساواة على أساس القانون والمواطنة والحريات الأساسية.

5- وفي ظل غياب أي نتيجة ملموسة لمبادرات السلام الدولية والإقليمية الرامية لحل الأزمة في سوريا، ظللت أدعو إلى عقد مؤتمر جنيف الثاني حول سوريا بمشاركة جميع الأطراف لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة. وأعربت عن استعداد المنظمة لعرض ما بوسعها خلال مكانتها وقدرتها الممكنة لاحتواء

الأزمة وتقديم دعم للحل السلمي للأزمة السورية. ودعوت كافة الفصائل في المعارضة السورية إلى توحيد موقفها من أجل المشاركة بكيفية نشطة وفعالة في اجتماع جنيف (2).

6- في محاولة لتعزيز موقف المنظمة لتعزيز التسامح واحترام الرموز الدينية وأماكن العبادة بما فيها المساجد والكنائس، أعربت عن إدانتي القوية لاغتيال شخصيات دينية نصرانية. كذلك أعربت عن انشغالي العميق إزاء أعمال الدمار والنهب ضد المواقع الدينية وأماكن العبادة في سوريا. وجددت تأكيد موقف المنظمة المبدئي ضد الهجمات وانتهاك حرمة الرموز الدينية وأماكن العبادة والمواقع المقدسة لكل الأديان.

<u>ليبيا</u>

7- إنني، بصفتي أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي، مافتئت أتابع المرحلة الانتقالية في ليبيا التي تعتبر من البلدان المؤسِّسة للمنظمة.

8- ولتأكيد دعمي الدؤوب لليبيا وشعبها، فقد حرصت على المشاركة في جميع المؤتمرات واللقاءات الدولية الكبرى التي عقدت حول ليبيا من أجل حل الأزمة عن طريق الحوار.

9- ولقد دعوت الشعب الليبي إلى دعم الشرعية ومساندة الحكومة الليبية فيما تبذله من جهود لبناء مؤسسات الدولة ولتحقيق الانتقال الديمقراطي السليم، وإلى الموافقة على إقرار دستور جديد يضمن الحريات وحكم القانون والمؤسسات والنقل السلمي للسلطة من خلال إشراك كافة مكونات الشعب الليبي. وقد أعربتُ، في هذا الصدد، عن استعداد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتقديم جميع أشكال الدعم والمساندة للشعب الليبي في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه لبناء مستقبل واعد للأجيال القادمة بعد تخلصه من براثن الديكتاتورية والنظام الاستبدادي.

10- وإذ يتجه هذا البلد إلى الأمام بدعم من الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، أحث جميع الأطراف المعنية على تحري اليقظة لحماية مصالح البلاد في هذه المرحلة الحاسمة. وسوف أواصل مساعيّ ودعمي الكامل لتحقيق السلم والأمن والرفاهة للشعب الليبي.

11- لقد شجبت، وبقوة، عملية اختطاف رئيس الوزراء الليبي، السيد علي زيدان، في طرابلس يوم 10 أكتوبر 2013 على يد جماعة مسلحة، واصفاً ذلك بالعمل الإرهابي الجبان وبالسلوك المشين باعتباره يتعارض مع مبادئ الإسلام ومع جميع القوانين والمعايير الدولية. وجددت ندائي لكافة شرائح الشعب الليبي لوضع مصلحة البلاد فوق كل الاعتبارات وإلى دعم جهود الحكومة الليبية لتحقيق أهداف الثورة الليبية العظيمة التي بذل أبناء الشعب الليبي خلالها التضحيات الجسام من أجل الديمقراطية والحرية والعدالة والمحافظة على سلامة ووحدة الأراضي الليبية.

السودان:

12- بالنسبة للسودان، وهو عضو مؤسس للمنظمة، تابعت عن كثب تطورات العلاقات بين حكومتي السودان وجنوب السودان وحضضت كلتا الحكومتين على الانخراط بكيفية إيجابية من أجل حل القضايا العالقة.

13- دعمت المنظمة أمن السودان واستقراره وسلامة أراضيه ودعت جنوب السودان للاحترام الكامل للاتفاقية الموقعة بين الطرفين. كذلك أدانت الدعم والتسهيلات التي قدمتها حكومة جنوب السودان لبعض الحركات الدافورية المسلحة مما عقد الوضع في الميدان في دارفور وأهبت بالبلدين تسوية القضايا المتنازع عليها بينهما من خلال المفاوضات.

14- في عدد من البيانات التي صدرت عن الأمانة العامة للمنظمة، حضضت جميع الأطراف المعنية وشركاء التنمية في السودان، خلال مشاركة المنظمة في عملية الدوحة السلمية، على التنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور واتخاذ خطوات ملموسة للإسراع بالعملية السلمية من أجل تمكين شعب دارفور من الاستفادة من ثمار السلام. كما شاركت في مؤتمر التعهدات لدارفور الذي انعقد في الدوحة في مايو 2013 وأكدت مجدداً التزام المنظمة ودولها الأعضاء بالإسهام في إعادة التعمير والتنمية في دارفور.

اليمن:

15- ظلت المنظمة تتابع عن كثب وتدعم عملية إعادة تأسيس مؤسسات الدولة وإعادة الإعمار في اليمن. وأشادت المنظمة بالتدابير المؤقتة الشاملة والمتفاوض بشأنها التي اعتمدها الرئيس عبد ربه منصور هادي، داعيا جميع الأطراف في اليمن إلى الانخراط بإيجابية في مبادرة الحوار الوطني التي تعبد الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية والحكامة الرشيدة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس في اليمن. وجددت المنظمة دعمها الكامل والمستمر لوحدة الجمهورية اليمنية وسيادتها وسلامة أراضيها، داعية جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة اللازمة للعملية الانتقالية في اليمن.

16- أشادت المنظمة بأصدقاء اليمن لحشدهم تعهدات المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي من أجل الاستجابة للحاجيات الاقتصادية والإنسانية العاجلة لأبناء الشعب اليمني.وقد شاركت المنظمة بالفعل في الاجتماع الأخير للفريق الذي عقد في نيويورك ورحبت بالنتائج التي تمخض عنها.

17- رحبت المنظمة بقرارات الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، بشأن إعادة بناء الجيش اليمني وتحديد مناطق عسكرية وتعيين قادة لها في إطار جهود لتوحيد الجيش. وأعربت عن الأمل في أن تسهم جهود الرئيس اليمني في دعم الوئام الوطني والأمن والسلم في اليمن.

الصومال:

18- بالرغم من بعض التحديات العالقة واصل الوضع العام في الصومال شهود تحسن مطرداً خلال الفترة قيد الاستعراض منذ انتهاء مرحلة الانتقال السياسي.

19- ناقشت الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية في جيبوتي التطورات الإيجابية في الصومال واعتمدت القرار رقم: 29/3-س بشأن الوضع في الصومال حيث هنأ الوزراء الجهات الصومالية المعنية على عزمها وتصميمها على السير قدماً ببلادهم من خلال فسحهم المجال أمام عهد جديد قوامه السلام والاستقرار الدائمين، ورحبوا بانتخاب الرئيس حسن شيخ محمود وبتشكيل الحكومة الجديدة، وأشادوا بزيارتي التاريخية لمقديشو وطلبوا مني مواصلة جهودي الخاصة بإعادة التعمير في الصومال ومساعدة الحكومة الاتحادية الصومالية على تطوير مؤسساتها الأمنية ، خاصة قوات الشرطة والأمن الوطني كما كلفوني بدعم الحكومة الاتحادية في وضع إستراتيجية أمنية تشمل خطط لنزع السلاح وإعادة تأهيل المليشيات لإدماجها في المجتمع وتعزيز قدرات الدولة في مجال القضاء. ودعا الوزراء، في هذا الصدد، إلى رفع حظر الأسلحة عن الصومال ، وذلك بغرض تسريع وتيرة بناء قدرات قطاع الأمن.

20- تنفيذا للقرار المذكور ، كتبت إلى الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة حاضا إياها على القيام بمسؤوليتها من خلال الدعم النشط لجهود بناء السلام في الصومال ومن خلال الإسهام بقوات لتغذية قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال ومن خلال مساعدة الصومال على تطوير قدراته في بناء الدولة والمؤسسات. كما حشدت الدول الأعضاء لتقوم بحملة من أجل إنهاء حظر الأمم المتحدة على الأسلحة الذي دام لعقود ومما يدعو للسرور أن هذا الحشد أدى الآن إلى رفع جزئي لهذا الحظر. وأملي أن يسهم هذا التطور في التعجيل بتعزيز قوات الأمن الصومالية من خلال اقتناء المعدات اللازمة. كما يطيب لي أن ألاحظ أن بعض الدول الأعضاء قد استجابت لندائي من خلال تقديم مساعدات ملموسة في مجال بناء القدرات. وعلى هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، شاركت في اجتماع رفيع المستوى عقدته الأمم المتحدة حول الصومال. كما انعقد اجتماع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالصومال على هامش الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض المستجدات السياسية الإيجابية التي من شأنها الإسهام في تحقيق الاستقرار في البلاد.

21- بدعوة من رئيس الوزراء البريطاني، شاركت منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها شريكاً دولياً أساسياً للصومال، في مؤتمر الصومال الذي عقدته حكومة المملكة المتحدة يوم 2013/5/7 في لندن. حيث تعهد اجتماع شركاء وأصدقاء الصومال بتوفير العزم على الاستمرار في الالتزام بتحقيق الاستقرار في الصومال ودعم تنفيذ خطة الحكومة الاتحادية الصومالية القائمة على ستة ركائز بطريقة منسقة. كما اتفق المشاركون في المنتدى الدولي الذي حضره 54 وفداً من الصومال والمجتمع الدولي، منهم عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على أن الشراكة القوية سوف تشكل أساس

التعاون في المستقبل بين الصومال والمجتمع الدولي من أجل التمهيد لمستقبل أكثر إشراقاً للصوماليين. كما شاركت المنظمة مشاركة نشطة في أعمال المؤتمر الذي استضافه الاتحاد الأوروبي في بروكسيل يوم 16 سبتمبر 2013 الذي اعتمد الاتفاق الجديد من أجل الصومال والذي نص على التزامات كل من المجتمع الدولي والصومال بشأن إعادة إعمار هذا البلد.

22- مع نجاح إكمال الفترة الانتقالية المفضية لاعتماد دستور مؤقت وافتتاح مزيد من المؤسسات القانونية والتمثيلية في الصومال، يتعين على المنظمة أن تخطط لعهد جديد من العلاقات التعاونية في ظل الترتيبات الجديدة، وفي هذا الصدد، يحتاج صندوق الصومال ألانتمائي التابع للمنظمة، الذي أنشأته الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية إلى تفعيل، بينما يتعين تحويل مكتب تنسيق العمل الإنساني في مقديشو التابع للمنظمة إلى مكتب تنمية مع مسؤولية جديدة تتمثل في رصد الأنشطة السياسية المفضية إلى استكمال الدستور وعقد الانتخابات في نهاية الأمر على أساس الاقتراع العام. ومن أجل مزيد من التعميق لعملية المصالحة الوطنية والديمقراطية وتوفير حكم فعال، يتعين على السلطات الجديدة مواصلة التركيز والاحتفاظ بوحدتها واتساقها.

23- بينما أشيد بشكل خاص بعزم شعب الصومال، خاصة الأطراف المعنية، على إكمال الفترة الانتقالية بإحساس بالنصر، أود أن أحث جميع الأطراف المعنية على عدم التواني في الانطلاق إلى الزخم الحالي من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار في البلاد والتقدم بها إلى الأمام. كما نشجع الحكومة الانتقالية على مواصلة تواصلها وجهودها من أجل المصالحة مع جميع المناطق والمعارضة لتوسيع قاعدة العملية السلمية وجعلها تتسم بقدر أكبر من الاستمرار.

24- وتقر المنظمة بأن الصومال وحده لا يمكن أن يحقق هذه الأهداف بدون مساعدة خارجية، وعليه سوف أواصل حشد جميع الشركاء خاصة الدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة الحقيقية في عملية إعادة التعمير وبناء السلام طويل الأمد في الصومال من خلال الإسهام النشط في تطوير القدرات الصومالية في مختلف المجالات الحساسة ومنها قطاع الأمن الذي لا يزال هشاً.

<u>كوت ديفوار</u>

25- خلال الفترة قيد الاستعراض، على إثر نجاح إجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية، تعود الأمور إلى نصابها والاستقرار باضطراد إلى كوت ديفوار تحت قيادة الرئيس الحسن واتاره. واستمراراً من الوزراء في تضامنهم مع هذا البلد، الذي يشكل ركيزة إقليمية في غرب أفريقيا، اعتمدوا خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية في جيبوتي، القرار رقم 39/12 –س بشأن الوضع في كوت ديفوار. حيث حضوا الدول الأعضاء وجميع مؤسسات المنظمة على الإسهام بنشاط في إعادة تعمير البلاد. كما كلفوا الأمين العام باتخاذ ما يلزم من تدابير للتعاون مع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لتنظيم مؤتمر المانحين للمساعدة في جهود إعادة التعمير في كوت ديفوار.

26- تنفيذاً للقرار المذكور، كتبت على الفور للدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة طالباً منها العمل وفقاً لذلك. وفي السياق نفسه، تواصلت مع كوت ديفوار البلد المعني والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا طالباً تعاونهما لعقد مؤتمر المانحين. ومما يدعو للأسف أن الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لم تبد الالتزام المطلوب للتعاون مع المنظمة من أجل الدعوة لعقد المؤتمر. كذلك، مازلنا ننتظر استجابة كوت ديفوار فيما يتعلق بالمشاريع القابلة للتسويق حيث يتوقع منها إعدادها وتقديمها لحشد الموارد.

27- وإذ ألاحظ بارتياح التقدم العام الذي حققه كوت ديفوار في بناء السلام والمصالحة الوطنية، أشير إلى أن هذا البلد مازال يواجه بعض التحديات خاصة في قطاع الأمن. ومازلت منشغلاً بزعزعة الاستقرار التي تسعى لها بعض العناصر المرتبطة بالنظام السابق. عليه، أحض جميع الإيفواريين على صون الوحدة الوطنية بينما أناشد الدول الأعضاء خاصة منها تلك التي تقع في هذه المنطقة لزيادة دعمها لسلطات كوت ديفوار حتى يعود السلام الدائم للبلاد.

مالي ومنطقة الساحل

28- ظل الوضع في مالي ومنطقة الساحل خلال الفترة قيد الاستعراض يشكل مصدر قلق عميق للمنظمة بسبب آثاره واسعة النطاق المترتبة على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وفي رد فعل على الأزمة المتفاقمة، أصدرت الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية في جيبوتي القرار رقم 39/18 س. حيث ذكرت بنتيجة مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع (14 – 2012/8/15) وكلفت الدول الأعضاء بمساعدة مالي على استعادة أراضيه وإعادة وحدته واستقراره. كما أعربت عن كامل دعمها للوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بشأن الصراع في مالي. كما ناشدت هذه الدورة الدول الأعضاء تقديم المساعدة اللازمة، بما في ذلك المعونة الإنسانية، بغية التخفيف من حدة سوء الأوضاع الإنسانية للنازحين واللاجئين في بلدان الجوار. ووفقاً لتكليف قمة مكة الاستثنائية، عينت مبعوثاً لمالي والساحل لقيادة جهود المنظمة في الإسهام في تحقيق سلام مستدام في مالي والمنطقة وزار السيد باسولي الذي ظل يعمل بصفته مبعوث المنظمة، الأمانة العامة للمنظمة يوم 2013/3/13 لتقديم عرض موجز حول مهمته واستعراض آخر التطورات على الأرض في مالي.

29- سعياً لتنفيذ القرار المذكور أعلاه، كتبت إلى الدول الأعضاء لتقديم جميع أشكال المساعدة الممكنة لمالي لاستعادة وحدتها الترابية وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة للنازحين واللاجئين الماليين في البلاد المجاورة. كذلك قامت بعثة مشتركة من المنظمة ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة بجولة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو لتقويم احتياجات المنطقة وحشد المجتمع الدولي من أجل التدخل العاجل لتخفيف الوضع في المنطقة. وعلى هامش الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، شاركت في اجتماع رفيع المستوى حول مالي حيث قدمت عرضا موجزاً عن مختلف الأعمال التي قامت بها المنظمة منذ تفجر الأزمة.

30- في نوفمبر 2012، أرسلت بعثة رفيعة المستوى إلي مالي وبوركينا فاسو لتشجيع الأطراف المالية على الالتزام بقدر أكبر من الجدية في الحوار والوساطة لتجنب التدخل العسكري الذي لاح في

الأجواء في الشمال كما تمت الموافقة عليه في القرار رقم 270 الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي الذي دعمه كل من اجتماع فريق الدعم ومتابعة الوضع في مالي الذي عقد في 2012/10/19 وقمة الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا التي تلته. وفي واغادوغو، شارك وفد المنظمة في أول اجتماع تلتقي فيه الحكومة وجها لوجه مع جبهة الطوارق المتمردة (MNLA) وأنصار الدين النشطين الموجودين في شمال مالي.وقد وافق هذا الاجتماع التاريخي على إطلاق عملية الحوار وإضفاء الطابع الرسمي عليها بعد ثلاثة أسابيع بوساطة من رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري.

31- وبدعوة من المغرب خلال رئاسته الشهرية لمجلس الأمن الدولي، شاركت المنظمة مشاركة نشطة في المناقشة الخاصة التي نظمها مجلس الأمن يوم 10 ديسمبر 2012 حول الأزمة في مالي ومنطقة الساحل. وبعيد ذلك، اعتمد المجلس في جلسته ليوم 20 ديسمبر 2012 القرار رقم: 2085 الذي أجاز في الأخير نشر قوات "بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية" التي تشكل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المساهم الرئيسي بقواتها في هذه البعثة.

32- للأسف، تصاعد الصراع في 2013/1/11 تصاعدا مأساويا على الأرض بعد الضربات العسكرية التي وجهتها فرنسا فيما نقلته التقارير بدعوة من الحكومة بغية وقف تقدم المجموعات المسلحة جنوبا حيث فرضت سيطرتها على الشمال وحالت دون انهيار دولة مالي. واقتضى هذا المستجد التعجيل بنشر قوات البعثة الدولية للدعم التي أسهمت الدول الأعضاء في المنظمة بجزء أساسي منها, لتحرير الشمال. ومع تحول هذه البعثة ابتداء من 2013/7/1 إلى بعثة دعم دولية متعددة الأبعاد في مالي، وجهت نداءً للدول الأعضاء للإسهام بقوات في البعثة وتقديم مساعدات لمالي لإجراء الانتخابات الوطنية المخطط لها يوم 2013/7/28 في جميع أنحاء البلاد. ومن أجل إجراء هذه الانتخابات جرت عملية وساطة جديدة في واجادوجو بقيادة الرئيس بليز كومباوري الذي نجح في الوساطة يوم 2013/6/13 للوصول لاتفاق مؤقت بين حكومة مالي و جبهة الطوارق المتمردة (MNLA) والمجلس الأعلى لوحدة أزاواد. وسهل الاتفاق الذي وقعت عليه المنظمة بصفة شاهد، عودة الإدارة المالية إلى كيبال ومناطق أخرى مازلت تحت سيطرة متمردي الطوارق المسلحين، وفسح المجال أمام عقد جولتين من الانتخابات الرئاسية في سائر أرجاء البلاد، وهي انتخابات شاركت منظمة التعاون الإسلامي في مراقبتها.

33- خلال القمة الإسلامية الثانية عشر في القاهرة (6-2013/2/7) أخذ الوضع في مالي مكانة متقدمة في جدول الأعمال. واعتمد القادة في معرض تأكيدهم التزامهم المستمر بوحدة البلاد وسلامة أراضيها، الإعلان الخاص لمالي وقرروا إنشاء فريق اتصال على المستوى الوزاري لمتابعة التطورات عن كثب في هذه الدولة العضو المؤسس. وعقد فريق الاتصال اجتماعه الافتتاحي بمشاركة 24 دولة عضو في الجلسة الافتتاحية يوم 2013/5/13 في الأمانة العامة، كذلك في 2013/5/15، بدعوة من الاتحاد الأوروبي، شاركت المنظمة في مؤتمر المانحين الدولي لتنمية مالي، في بروكسل. وشهد الاجتماع حضوراً كبيراً للمانحين ومنهم عدد من الدول الأعضاء في المنظمة التي قدمت تعهدات مختلفة تجاه إعادة التعمير والتنمية والاستقرار في مالي. كما أن منظمة التعاون الإسلامي، وبصفتها

عضواً في فريق متابعة ودعم مالي، والذي يضم شركاء دوليين رئيسيين في البلاد، قد واصلت مشاركتها النشطة في كل اجتماعاته، بما في ذلك الاجتماع الأخير، وهو السادس ضمن سلسلة الاجتماعات والذي عُقد في باماكو يوم 2 نوفمبر 2013.

34- إن النجاح الذي تكللت به المرحلة الانتقالية وانتخاب حكومة جديدة على نحو أفضى إلى استعادة النظام الديمقراطي، قد منح مالي الفرصة لترسيخ أسس السلام والديمقراطية والمصالحة في هذا البلد. ومن ثم، فإن السلطات الجديدة مطالبة بإعطاء الأولوية اللازمة للحوار والتفاوض من أجل التوصل إلى سلام دائم في هذا البلد. وأحث أبناء الشعب المالي على الالتفاف حول قادتهم المنتخبين وأن يجنحوا للمصالحة الوطنية، تعزيزاً للوحدة الوطنية والسلم الداخلي. كما يتعين على الحكومة، من جهتها، أن تحرص على تدبير الشأن العام وتوفير الخدمات، ولاسيما في شمال البلاد، وذلك من أجل معالجة مشاكل التهميش والبطالة. أما بخصوص الدول الأعضاء، فقد دعوتها إلى حشد مساعداتها لمالي في شتى المجالات، وإلى توفير دعمها الفعال لجهود تحقيق الاستقرار في البلاد. كما يجب على المجتمع الدولي من جانبه الوفاء بتعهداته التي أعلن عنها في بروكسيل وأن يواصل انخراطه في شراكة متجانسة ومنسقة مع السلطات الجديدة بقيادة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا.

<u>غينيا</u>

35- منذ انتخاب الرئيس ألفا كوندي في 2010/11/7، الأمر الذي أنهى الفترة الانتقالية السياسية الناجمة عن الأزمة السياسية في غينيا، حققت السلطات إنجازات متواضعة في إعادة إحلال سلام مستدام واستقرار في البلاد.

36- سعياً لدعم البلاد والتضامن معها، أصدرت الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية في جيبوتي القرار رقم 39/13 س، الذي رحب بالتدبير التي اتخذته الحكومة الجديدة لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية ودعت جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية للمنظمة إلى مواصلة تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لغينيا. كما حضت الدول الأعضاء على تقديم جميع أشكال المساعدات لغينيا من أجل إجراء الانتخابات التشريعية بنجاح. وسعياً لتنفيذ هذا القرار، كتبت إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية المعنية للعمل وفقا لذلك. كما واصلت الإشارة إلى الحاجة لتقديم المساعدات لغينيا مع شركاء المنظمة خلال اتصالاتي المختلفة بهم.

37- بينما تسعى الحكومة مشكورة للتعامل مع التحديات الاقتصادية والأمنية بما فيها إصلاح قطاع الأمن، واصلت كذلك تشجيع الرئيس كوندي على إيلاء أولوية لإنهاء الفترة الانتقالية السياسية من خلال إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وحرة وعادلة. وأكدت له مساعدة المنظمة له ولبلاده في هذا الصدد. وفي هذا السياق، عرضت أن أبذل مساعي حميدة للتوسط بين الحكومة والمعارضة لإيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي أدى إلى تأجيل الانتخابات عدة مرات. وعليه، أناشد جميع الدول الأعضاء، خاصة دول المنطقة، تقديم المساعدات المالية واللوجستية اللازمة لغينيا كما فعلوا بسخاء للانتخابات الرئاسية تمكيناً للسلطات من تعميق الديمقراطية والحكم الرشيد في غينيا. ومن

دواعي سعادتي أن الانتخابات البرلمانية التي تأجلت لأمد طويل قد أجريت أخيراً يوم 28 سبتمبر 2013 وأن وفداً من منظمة التعاون الإسلامي قد شارك ميدانياً في مراقبتها. ومما يبعث على الأسف أن المعارضة حالياً تشكك في نتائج الاقتراع وتدعو إلى إلغائها. وعليه فإنني أدعو الأطراف المتنازعين إلى اللجوء إلى الوسائل الدستورية وحدها لمعالجة الأمر تفادياً لكل الأعمال التي من شأنها الإضرار بالديمقراطية والسلم والاستقرار في غينيا.

نزاع جامو وكشمير

38- مرة أخرى أقدم، بمشاعر حزينة، تقريراً حول قضية جامو وكشمير التي ظلت بدون حل وبدون تطور محدد لتلبية الحقوق المشروعة للشعب الكشميري الذي ظل يكافح من أجل حقوقه لعقود.

39- إلا أن المنظمة، تمشياً مع موقفها المبدئي، واصلت تقديم كامل دعمها لشعب كشمير وحقه المشروع في تحديد المصير من خلال الوسائل السلمية ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة الواردة في هذا الشأن. وقد واصلت أنا ومبعوثي الخاص لجامو وكشمير، السفير عبد الله عالم، اغتنام كل فرصة لإثارة قضية جامو وكشمير و تجديد تأكيد موقف المنظمة في هذا الصدد. علاوة على ذلك. سوف يواصل مكتبا المنظمة في نيويورك وجنيف استطلاع مختلف الطرق والقنوات من خلال مجلس حقوق الإنسان والمجموعات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية لمتابعة قضية انتهاك الحقوق الإنسانية للشعب الكشميري ولإسماع صوته فيما يتعلق بتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف.

40- في فبراير 2013، على هامش القمة الإسلامية الثالثة عشر في القاهرة، جمهورية مصر العربية، عقد فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير اجتماعا آخر اغتنم فيه أعضاء الفريق الفرصة ليجددوا مرة أخرى تجديد تضامنهم ودعمهم للشعب الكشميري. كما تقرر توسيع نطاق عضوية الفريق حتى يكتسب قدراً أكبر من النجاعة في دعم قضية كشمير. كما جدد الاجتماع تأكيد ضرورة استطلاع مبادرات جديدة وأفضل الطرق التي من شأنها توفير قدر أكبر من القوة للفريق لاتخاذ خطوات عملية بما يعود بالنفع على الشعب الكشميري.

41- من اجل استعراض أخر المستجدات في جامو وكشمير، ومن أجل استقطاب مزيد من الاهتمام لهذه القضية، قررت المنظمة عقد اجتماع مع ممثلي الشعب الكشميري في مقرها بجدة. إلا أنه تأخر نظراً للقيود التي تفرضها الهند على حرية سفر زعماء مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب (APHC). وما انفك المبعوث الخاص لجامو وكشمير يتابع إجراءات عقد هذا الاجتماع وآمل أن نتمكن قريبا من الترتيب لعقده.

42- كما أعلنت في وقت سابق، سوف يقوم مبعوثي الخاص لجامو وكشمير بزيارة إلى كشمير الحرة يرافقه فيها ممثلو البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي والإيسيسكو لدراسة طرق جديدة لتقديم المساعدات اللازمة لشعب كشمير الحرة. وآمل حقيقة أن تشجع نتائج هذه الزيارة الدول الأعضاء على تقديم مزيد من العون لشعب كشمير وهو في حاجه ماسة لجميع أنواع المعونات.

قبرص:

43- ظلت منظمة التعاون الإسلامي تتابع باهتمام وثيق عملية الأمم المتحدة للتفاوض الأخيرة من أجل تحقيق تسوية سلمية لمشكلة قبرص التي أجريت ما بين 2008 و2012 بإشراف بعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام للأمم المتحدة. ولكن، ولخيبة أملي الكبيرة، لم تفض عملية الأمم المتحدة الأخيرة هذه إلى نتيجة بالرغم من الجهود المتفانية التي بذلها الجانب القبرصي التركي. ويعزى التقدم الذي تحقق في هذه العملية إلى حد كبير إلى المقترحات البناءة والشاملة التي قدمها القبارصة الأتراك والتي لقيت كذلك تقدير الأمم المتحدة. فقد استوفى الجانب القبرصي التركي جميع متطلبات الأمم المتحدة لعقد اجتماع رفيع المستوى، وهو ما يمثل المرحلة الأخيرة السابقة للاستفتاء، والتي كان من الممكن أن تتيح الوصول إلى تسوية في النصف الأول من 2012. علاوة على ذلك، وفي الواقع كان من الممكن، إن تسنى الوصول إلى تسوية، أن تتولى دولة الشراكة الجديدة رئاسة الاتحاد الأوروبي في 1 يوليو 2012. إلا أن الجانب القبرصي اليوناني فضل أن يتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي من جانب واحد عوضاً عن التسوية.

44- لقد ثبت التزام القبارصة الأتراك من خلال عمليات للأمم المتحدة استمرت عقوداً، مرة أخرى بخطة التسوية الشاملة للأمم المتحدة (خطة عنان) لإجراء الاستفتاء في 2004 ولكن أظهرت عملية الأمم المتحدة الأخيرة مرة أخرى أن جهود القبارصة الأتراك المتفانية لا تكفي وحدها.

45- شكل انتخاب أناستاسياديس زعيماً جديداً للقبارصة اليونانيين في 2013/2/24 مصدر أمل لدى المجتمع الدولي للتبكير بتحقيق تسوية شاملة. وبعد الانتخابات دعا رئيس جمهورية شمال قبرص التركية، فخامة الدكتور درويش إير أوغلى، الرئيس القبرصي اليوناني في 2013/2/25 لتهنئته كما أرسل له رسالة بتاريخ 2013/3/1 بين فيها أن عقد اجتماع مبكر بينهما سوف يكون هاماً جداً في المساعدة لفهم موقف أناستاسياديس بشأن شروط تحقيق تسوية عند طريق التفاوض.

46- تم تأجيل الاجتماع الأول بين الزعيمين مرتين بطلب من الجانب القبرصي اليوناني قبل أن ينعقد في 2013/5/30. ووفقاً لتقارير صحفية، ألح أناستاسياديس على جعل هذا الاجتماع اجتماعيا محضاً ليس فقط من خلال إرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ولكن كذلك من خلال محاولة الحد من المشاركة. ونتيجة لذلك، لم يتم تحديد خارطة طريق في هذا الاجتماع الأول للزعيمين.

47- نظراً لهذه المستجدات ولكون أن قضية قبرص ظلت على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي لنصف قرن، أود مرة أخرى أن أؤكد أهمية إيجاد تسوية سياسية عن طريق التفاوض يتم الاتفاق عليها بين الطرفين سياسياً في قبرص على أساس القوة المكونة المتأصلة للشعبين والمساواة السياسية بينهما واشتراكهما في ملكية هذه الجزر.

48- شكلت محاولة الإدارة القبرصية اليونانية الأخيرة لعرض الموارد الطبيعية للجزيرة كضمان لصندوق تضامني استثماري أو أي خطة للاقتراض تعد بسبب أزمتها الاقتصادية، دليلاً جديداً على توهم

الجانب القبرصي اليوناني بأنه المالك الوحيد للجزيرة. وكان من الطبيعي أن يبين الجانب القبرصي اليوناني رد فعله من خلال البيان الذي صدر عن الرئيس إير أوغلى يوم 2013/3/21. كما أدلت تركيا كذلك ببيان في 2013/3/23، بينت فيه أن الطريق الوحيد لاستغلال الموارد الطبيعية للجزيرة قبل أي تسوية يجب أن يتمشى مع اتفاق وفقاً للمقترحات المقدمة من الجانب القبرصي التركي في 2011 و2012، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ومن ثم الحصول على موافقة واضحة من الجانب القبرصي التركي فيما يتعلق بمشاطرة هذه الموارد الطبيعية.

49- يمثل تحقيق تسوية شاملة عادلة ودائمة في قبرص في شكل شراكة جديدة تضم دولتين مؤسستين لهما وضع متساوي، أولوية أساسية للمجتمع الدولي. ومن جانب آخر، فإن استمرار القبارصة الأتراك المسلمين على جانب الطرف المتضرر من غياب تسوية يتفق عليها بين الطرفين، يشكل مصدر قلق. فلا يمكن للقبارصة الأتراك، مع استمرارهم في معاناة بإجحاف من غياب تسوية في قبرص أن يتركوا على هامش المجتمع الدولي للأبد. ويبقى وضع حد للعزلة الظالم للقبارصة الأتراك أولوية وفقاً لقرارات منظمة التعاون الإسلامي. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز تضامنها الفعال ومواصلة توسيع نطاق علاقاتها مع الشعب القبرصي التركي.

50- وفقاً لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة والقرارات السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي ومنها القرار رقم 11/3 س (ق. إ)، والبيان الختامي للقمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في داكار يومي 13 و2008/3/14 والقرار رقم 37/7 س، الذي صدر عن الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في دوشنبه، جمهورية طاجاكستان (18 – 2010/5/20)، والقرار 15-CONF/6/PE الذي صدر عن الدورة السادسة لمؤتمر مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في كمبالا، جمهورية أوغندا (30 -2010/1/31) وإعلان كمبالا والقرار رقم CNCL-13/PE-12 الذي صدر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في باليمبانج، جمهورية إندونيسيا (30-2012/1/31) والبيان الختامي الذي صدر عن الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة يومي 14 و2012/8/15 والقرار 39/6 – س الذي صدر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جيبوتي، جمهورية جيبوتي (15 – 2012/11/17) والقرار CONF- 8/PFR-14 الذي صدر عن الدورة الثامنة لمؤتمر مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في الخرطوم، جمهورية السودان (21 – 2013/1/22)، والبيان الختامي وإعلان الخرطوم للدورة نفسها، والبيان الختامي للدورة الثانية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في القاهرة (6 – 2013/2/7)، أعربت المنظمة، في إطار رؤية تسوية قضية قبرص عن:

- دعمها لإيجاد تسوية شاملة لقضية قبرص
- إقرارها بعدم جواز إدعاء أي من الطرفين السلطة أو الولاية القضائية على الأخر وأن القبارصة اليونانيون لا يمثلون القبارصة الأتراك.

- خيبة أملها إزاء عدم استعداد الجانب القبرصي اليوناني لإيجاد تسوية شاملة ودائمة وعادلة لقضية قبرص وجهود الجانب القبرصي التركي لإعادة التسليح وجهوده للإدعاء من جانب واحد السلطة القضائية البحرية على مناطق شرق البحر الأبيض.

51- شاركت دولة قبرص التركية، بصفتها مراقبا في المنظمة، في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في القاهرة يومي 6و2013/2/7 بوفد ترأسه الرئيس إير أوغلى.

52- في 16 مارس 2013، استقبلت السيد سنة أتون، وزير الاقتصاد والطاقة في جمهورية شمال قبرص التركية، الذي جاء إلى مقر المنظمة في زيارة عمل.

53- اقترحت وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية شمال قبرص التركية، في مذكرة بتاريخ 30-5-2013، توقيع إطار تعاون مع الأمانة العامة للمنظمة يشمل فترة السنوات الثلاث المقبلة مما من شأنه أن يتيح إجراء مشاورات منتظمة في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والسياحة والتعليم العالي والتكنولوجيا والتدريب المهني ومجالات أخرى ذات صلة. وذكرت الوزارة بأن جمهورية شمال قبرص التركية ظلت تستضيف فعاليات هامة للمنظمة، وأفادت في هذه المذكرة بأنه تقرر الاشتراك مع الأمانة العامة للمنظمة في تنظيم مؤتمر حول "المياه والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في المنظمة" في 2013، والاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في تنظيم ورشة عمل بعنوان "تعزيز التصدير واستراتيجيات الاستثمار في إطار العولمة" في 2014. وأعتقد أن المشاركة في مثل هذه الفعاليات تشكل إشارة هامة للغاية لتضامن الدول الأعضاء في المنظمة مع الشعب القبرصي التركي المسلم.

54- نقل الرئيس إير أوغلى، خلال زيارته لمقر المنظمة في أبريل 2012، طلبا رسميا من دولة قبرص التركية لتكون دولة مراقبة لدى المنظمة وفتح مكتب في جدة يمكنها من إجراء اتصالاتها بالمنظمة وأمانتها ولتعزيز تطوير علاقاتها مع العالم الإسلامي. كما ذكّرني بأنه كان قد وجه رسالة جدد فيها طلبه إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، في مارس 2011. كما أحطت الرئيس إير أوغلى علما بأني رحبت بهذا الاقتراح. وقد أفادني السيد حسين أوزقورقون، وزير خارجية جمهورية شمال قبرص التركية في رسالة بتاريخ 2013/4/15، بأنهم قد استوفوا الاعدادات اللازمة لافتتاح مكتب قبرص التركية معتمد لدى منظمة التعاون الإسلامي في جدة وأن الأستاذ المساعد تيسير الشنابليه تم تعيينه ممثلا لدولة قبرص التركية.

55- أعتقد مخلصا أن مكتب قبرص التركية في جدة سوف يمكن الشعب القبرصي التركي المسلم من إقامة علاقة عمل أفضل مع المنظمة وأجهزتها المتفرعة من خلال إتاحة سبل المشاركة بقدر أكبر من النشاط والفعالية في عمل المنظمة وأنشطتها واجتماعاتها.

<u>عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان</u>

56- منذ تقريري الأخير بشأن النزاع الحدودي بين أذربيجان وأرمينيا حول الأراضي الآذرية المحتلة، بما فيها إقليم ناغورنو-كاراباخ، لم يتحقق تقدم تجاه الوصول إلى حل عادل للصراع؛ ويذكر أن إقليم ناغورنو-كاراباخ والمحافظات المحيطة الأخرى في أذربيجان ما زالت تخضع لاحتلال أرمينيا.

57- نتيجة للعدوان الأرميني، مازال أكثر من مليون نازح ولاجئ آذري يعانون ويعيشون في ظروف صعبة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد مرة أخرى جميع الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها لتوجيه مزيد من العناية لهم وتقديم المساعدات المالية والإنسانية المطلوبة لأذربيجان.

58- على الصعيد السياسي، اغتنمت كل فرصة ممكنة لتجديد تأكيد موقف المنظمة طويل الأمد المدين للعدوان الأرمني واستمرار احتلال أراض آذرية. وجددت تأكيد ضرورة الانسحاب الفوري وغير المشروط والكامل للقوات الأرمنية المسلحة من جميع الأراضي الآذرية المحتلة. وأتيحت لي الفرصة لتجديد تأكيد موقف المنظمة بشأن هذه القضية للسلطات الآذرية خلال زيارتي الرسمية لباكو في مايو ويونيو 2013.

59- بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والعشرين للمجزرة التي ارتكبت بحق مدنيين في إقليم ناغورنو-كاراباخ المحتل (مدينة خوجلي الآذرية)، شاركت المنظمة في تنظيم فعالية بهذه المناسبة في مقرها في 2013 حيث أتيحت لي الفرصة لتجديد إدانتي الشديدة لهذا العمل الإجرامي وتأكيد موقف المنظمة تجاه الصراع في ناغورنو-كاراباخ.

<u>أفغانستان</u>

60- واصلت المنظمة متابعة المستجدات في أفغانستان وتعهدت في مناسبات مختلفة، ومنها اجتماعاتي بمسئولين أفغان رفيعين، بأن المنظمة سوف تواصل بدون شك تقديم الدعم الكامل للبلاد في جهودها الخاصة ببناء السلام خلال السنوات الحاسمة المقبلة.

61- وأود أن أجدد تأكيد تعهد المنظمة بدعم مجلس السلام الأعلى في أفغانستان وأن أعرب عن استعدادنا للعمل مع الأطراف المعنية والإسهام في عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان. وقد تمكنت شخصيا من نقل هذه الرسالة إلى السلطات الأفغانية بمن فيها رئيس المجلس السيد صلاح الدين رباني.

62- في هذا الصدد، ووفقا للقرار الذي اعتمده السنة الماضية مجلس وزراء الخارجية في دورته الـ39 في جيبوتي، ظللت في كثير من الأوقات أدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لدعم عملية السلام والمصالحة الشاملة التي تقودها وتمتلكها أطراف أفغانية من أجل الوصول إلى حل سياسي للأزمة في البلاد.

63- خلال السنة الماضية، واصلت المنظمة الإسهام بنشاط في مبادرات إقليمية ودولية بشأن أفغانستان. وفي جميع الاجتماعات الهامة الخاصة بأفغانستان، جددت تأكيد موقفنا المبدئي في دعم أفغانستان شعبا وحكومة وجهودها التي لا تعرف الكلل ولا الملل لمواجهة التحديات السياسية والأمنية

والاقتصادية التي تواجه البلاد. كما أكدت الأهمية الكبرى للتعاون الإقليمي الذي يهدف الى إعادة إحلال السلم والاستقرار وتحقيق التنمية في أفغانستان وفي المنطقة. ومما يدعو للتفاؤل اعتماد خطة تنفيذ مجموعة من تدابير بناء الثقة في مختلف مجالات التعاون الإقليمي، خلال المؤتمر الوزاري لمسار إسطنبول الذي عقد في ألماتي، جمهورية كازاخستان، في أبريل 2013. ويذكر أن المنظمة قد شاركت بنشاط في جميع الاجتماعات والأعمال التحضيرية لهذه التدابير وأنها لن تألو جهدا في تقديم المساعدات لتنفيذها. ويحدوني أمل حقيقي في أن يعود نجاح تنفيذ هذه التدابير بالفائدة على السلام والاستقرار والازدهار الإقليمي. كما أرجو أن تقدم جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وفقا للقرار رقم 39/11-س الذي صدر عن الدورة الـ39 لمجلس وزراء الخارجية في جيبوتي، دعمها للمبادرات التي ترمي لتعزيز التعاون بين أفغانستان وجاراتها.

64- مازال الإرهاب والعنف والتطرف يتسبب في وفاة مدنيين أبرياء في أفغانستان. وقد أكدت في مناسبات وفعاليات مختلفة موقف المنظمة المدين للأعمال الإرهابية والإجرامية في أفغانستان التي يرتكبها أي طرف وتحت أي مبرر. كما دعمت المبادرات التي اتخذها المجتمع المدني الأفغاني لتوحيد آراء العلماء المسلمين الخاصة بإدانة التفسير الخاطئ، من جانب أفراد ومجموعات عنيفة، للقيم الإسلامية وإساءة استخدامها. وأناشد كافة الدول الأعضاء مواصلة تقديم دعمها الصادق والفعال لحكومة أفغانستان في التصدي لهذه الظاهرة اللا إنسانية.

65- في يوم 24 سبتمبر 2013، نظم المجلس الأعلى للسلم في أفغانستان مؤتمراً للعلماء حول موضوع "الإسلام والسلم" في كابول بالتعاون مع مجلس علماء أفغانستان والأمانة العامة للمنظمة. وقد شارك في أعماله أكثر من 200 عالم دين ومفكر وفقيه من مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وناقشوا القضايا المرتبطة بالسلام والأمن في هذا البلد.

66- مازالت أفغانستان تمثل طرفا هاما في آليات المنظمة للتمويل والتعاون الاجتماعي والاقتصادي. وبالرغم من أن الدول الأعضاء في المنظمة تكرمت بتقديم مساعداتها المالية والاقتصادية لأفغانستان من خلال القنوات الثنائية، فإني أرجو أن يقدم الدعم اللازم من خلال قنوات المنظمة تمكينا لها من تنفيذ برامج مستدامة في مختلف المجالات.

67- ضمن مبادرة هامة لتنمية الموارد البشرية الأفغانية، أولت المنظمة عناية خاصة لاحتياجات أفغانستان لمنح دراسية من مؤسسات التعليم العالي في البلدان الأعضاء في المنظمة. وأود في هذا السياق تجديد ندائي للدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها لزيادة مساعداتها الاجتماعية الاقتصادية بالقدر الممكن لأفغانستان، بما في ذلك تقديم مزيد من المنح الدراسية الجامعية لتنمية مزيد من الموارد البشرية في البلاد.

<u>مكافحة الإرهاب</u>

68- ظلت منظمة التعاون الإسلامي تسترشد دوما بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتعاليمه الذي يدعو إلى السلام والتسامح في جميع المعاملات. وعليه تعتبر المنظمة الإرهاب أحد أشنع الجرائم في حق البشرية، إذ أنه يرتكب والهدف منه في المقام الأول إحداث أكبر قدر ممكن من الألم من خلال فقد عنيف لأرواح بريئة ودمار للممتلكات. فالإرهاب يؤثر على جميع جوانب المجتمع لأنه يهدد السلم والأمن الدوليين ويعيق حركة التنمية.

69- في محاولة من المنظمة لمعالجة التحديات التي يفرضها تهديد الإرهاب، قررت المنظمة إدراج الإرهاب ضمن مقدمة الأولويات على جدول أعمالها. حيث أكد برنامج العمل العشري الذي صدر عن القمة الاستثنائية الثالثة في 2005 تأكيد التزامه بمكافحة الإرهاب من خلال إرسال رسالة إدانة قوية للإرهاب في جميع أشكاله أيّاً كان فاعله ومكانه وغرضه. إلا أنه تم الاتفاق على أن الإرهاب لا يمكن ولا يجب أن يقرن بأي دين أو جنسية أو حضارة أو عرق، كما تم الاتفاق على التمييز بين الإرهاب وحقوق الشعوب المشروعة في الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي وهو كفاح لا يسمح بإيذاء الأبرياء. وجدد تأكيد الالتزام بعهد منظمة التعاون الإسلامي بشأن مكافحة الإرهاب وتنفيذ التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الدولي حول مكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض في 2005، بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب.

70- رحبت المنظمة باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية بشأن مكافحة الإرهاب في سبتمبر 2006. وحثت الدول الأعضاء على الانضمام إلى الالتزام بتعزيز التعاون الدولي لدرء الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله. ولا يمكن درء هذا التهديد وهزيمته ما لم تقم الأسرة الدولية بعمل شامل وفعال ومنسق لمواجهته. وفي هذا الصدد، تدعى الدول الأعضاء إلى اتخاذ أي تدبير يجب أن يشمل مكونا طويل الأمد لمواجهة الظروف المواتية لاستغلال الإرهابيين لإنشاء قاعدتهم أو زيادتها.

71- كانت الأمة الإسلامية الأكثر تضررا من زيادة عدد الأعمال الإرهابية في مختلف أنحاء العالم. ويتعين على الدول الأعضاء في المنظمة أن تحيط علما بهذا الوضع المؤسف الذي نجد فيه أنفسنا والوصول إلى آلية شاملة تعالج هذه المعضلة. على أن تشمل التدابير التي تتخذ الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وتبني الديمقراطية وتحقيق الأمن الغذائي. ويعزى ذلك إلى أن الإرهاب، في بعض الحالات، يمكن أن يعتبر دلالة واضحة لصراع سياسي وإلى حد ما يعتقد على نطاق واسع أن الفقر والأحوال الاقتصادية الضعيفة لها دور هام في أعمال الإرهاب بالرغم من أن كل ذلك لا يشكل عذرا أو تفسيرا للجوء إلى الإرهاب.

72- اتخذت منظمة التعاون الإسلامي بالفعل عددا من التدابير من خلال إنشاء أجهزة ووحدات عديدة تسعى لمعالجة هذه التحديات. وتشكل وحدة الأمن والسلم والوساطة ومؤسسة الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي وإنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن المنظمة جزءا من الجهود التي شرعت فيها المنظمة في مسعى لتعزيز الحكم الرشيد وتسهيل الحل السلمي للصراعات من خلال الوساطة بين الدول الأعضاء.

73- سعياً لاستقطاب المزيد من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، نظمت المنظمة ورشة عمل للدول الأعضاء حول تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1624 (2005) بشأن مكافحة التحريض على الإرهاب بالتعاون مع المديرية التنفيذية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (28-2013/5/30) بالأمانة العامة للمنظمة. شارك في الورشة عدد من الدول الأعضاء والدول المراقبة والممثلون عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية (مرفق طيه نسخة من التقرير).

74- كشف استعراض تحليلي أجري لتهديدات الإرهاب خلال جلسات المناقشة في الورشة المذكورة عن صورة تنذر بالخطر تواجهها الأسرة الدولية. وليس أمامنا من خيار إلا تكثيف جهودنا من خلال تعاون وثيق لمكافحة التهديد، وفي هذا الاتجاه تم تحديد بعض المبادئ والعناصر التوجيهية المفيدة.

75- دعيت الدول الأعضاء لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1621 (2005) بطريقة شاملة ومنسقة ومستدامة ووفقا لمبادئ القانون الدولي.

76- اتفق جميع المشاركين على أن التعريف الواضح المتوافق عليه للإرهاب، بما في ذلك مبدأ التحريض على الإرهاب، يمثل شرطا مسبقا لأي تشريع سواء أكان وطنيا أو دوليا.

77- يوجد خيط رفيع يفصل بين التحريض الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب إرهاب والحق في حرية التعبير. وعليه فإن تجريم التحريض يتبعه تحقيق توازن واضح بين التنفيذ اللازم للقانون وحق حرية التعبير.

78- دعيت الدول الأعضاء لإنشاء مؤسسات إعادة تأهيل وإعادة دمج الأشخاص الذين أدينوا بأعمال إرهابية من أجل استيعابهم بشكل كامل في المجتمع.

79- دعي إلى تطوير مشروع ريادي بين المنظمة والمديرية التنفيذية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للنظر في المبادرات القائمة الخاصة بتطبيق القرار 1621 (2005) في الدول الأعضاء الأخرى. وكانت الفكرة هي تطوير ممارسات من الدروس المستفادة من تلك المشاريع الريادية.

التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية الأخرى

80- فيما يلي أبرز ملامح علاقات المنظمة بالعديد من المنظمات الدولية خلال المدة قيد الاستعراض:

علاقات المنظمة بالأمم المتحدة

81- مثلت المنظمة خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2012. وإلى جانب حضور اجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية المنظمة واجتماعات المنظمة الأخرى، التقيت بالأمين العام للأمم المتحدة ، بانكي مون، كما أجريت عددا من الاتصالات بأعيان هامين ورؤساء بعض وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

82- التقيت بالأمين العام للأمم المتحدة ، بانكي مون في 2013/2/13 بعد مخاطبة المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن الدولي حول "حماية المدنيين في الصراعات المسلحة" حيث أطلعته على المشاورات التي جرت خلال قمة المنظمة التي عقدت مؤخرا في القاهرة. علاوة على ذلك، تبادلنا الآراء حول الوضع في الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسوريا ومالي وميناما ر.

83- أجريت مناقشة عبر الهاتف مع الأمين العام للأمم المتحدة، بانكي مون. حيث ناقشنا آخر المستجدات في سوريا واتفقنا على مواصلة المشاورات والتنسيق حول المستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

84- التقيت بالممثل الخاص للأمم المتحدة لسوريا، الأخضر الإبراهيمي، في القاهرة يوم 2013/4/4، حيث استمعت لعرض موجز قدمه الإبراهيمي عن آخر اتصالاته في إطار مساعيه للوصول لحل سياسي للأزمة في سوريا وناقشت معه الأزمة السورية وآخر المستجدات وأعربت له عن دعم المنظمة لمساعيه للوصول لتسوية يمكن أن تنهي الوضع المتأزم في سوريا.

85- عقدت اجتماعا مع دولة رومانو برودي، رئيس وزراء إيطاليا الأسبق والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للساحل على هامش اجتماع فريق الخبراء المعني بمالي في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في 2013/5/13.

86- خلال الاجتماع تبادلنا الآراء حيث أطلعت مبعوث الأمين العام الخاص على الوضع على الأرض واتفقنا على توحيد جهودنا لتكثيف جهود الأسرة الدولية لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في مالي والمنطقة برمتها.

87- اشتركت منظمة التعاون الإسلامي مع مبادرة الدبلوماسية الهادئة في تنظيم ورشة عمل حول الوساطة يومي 18و2013//5/19 في الأمانة العامة للمنظمة في جدة، المملكة العربية السعودية، حيث شارك فيها نحو 20 موظفا من الأمانة العامة.

88- نظمت الورشة في إطار برنامج التعاون بين الأمانة العامة للمنظمة والمبادرة بهدف بناء القدرات المؤسسية للمنظمة في مجال الدبلوماسية الهادئة والوساطة باعتبارهما أدوات في درء الصراعات.

89- تعبيراً من المنظمة عن تضامنها مع المجتمع لادولي ، واصلت المنظمة إصدار رسائل قوية في مختلف المناسبات الدولية مثل يوم حقوق الإنسان واليوم الدولي للمرأة ...إلخ.

90- قام مدير العمليات في مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة (أوشا)، جون فرانسيس جينق، بزيارة رسمية للأمانة للمنظمة يومي 6 و2013/3/7، حيث أجرى مناقشات مثمرة خلال زيارته التي استمرت ليومين مع الأمين العام المساعد للشئون الإنسانية، السفير عطاء المنان بخيت وموظفي إيشاد. وتركزت المناقشات حول أنجع الطرق للتنسيق بين المنظمة وايشاد، من أجل توصيل سريع وأفضل للمساعدات الإنسانية للمحتاجين والضعفاء في أوقات الأزمات الإنسانية، وكذلك حول

تجاربهم المختلفة المتصلة بالأوضاع الإنسانية السائدة في مالي وسوريا والسودان واليمن والصومال ...إلخ.

91- أقرت المناقشات الحاجة الأساسية لتطوير نظام عالمي يتسم بقدر أكبر من المشاركة يمكن أن يحتضن جهات نشطة جديدة من العالم الإسلامي وجدد تأكيد الدعوة التي وجهت من قبل لاضطلاع المنظمتين بدور يتسم بقدر أكبر من التكميل على مستوى المفاوضات.

92- في 2013/2/28 ، أضفى كل من معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث ومنظمة التعاون الإسلامي ، الصبغة الرسمية على شراكتهما المستمرة من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم. حيث وقع البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، الأمين العام للمنظمة، وسالي سيقان ويلس ، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومدير المعهد، مذكرة تفاهم لتوفير إطار تعاوني يمكن المعهد والمنظمة من إعداد وتنفيذ أنشطة تنمية قدرات وأبحاث وفقا لأولوياتهما المشتركة في مجال السلم والأمن الدوليين والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والمواضيع الثقافية والاجتماعية.

علاقات المنظمة مع الاتحاد الأفريقي

93- تتابع المنظمة باهتمام كبير الجهود المشكورة التي يبذلها الاتحاد الإفريقي لإحلال السلام والاستقرار في مختلف مناطق إفريقيا وللتعلم من تجاربه في بناء السلام. ويذكر أن المنظمة حضرت مختلف اجتماعات الاتحاد على مستوى الوزراء والقمة. كما شارك الاتحاد في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية في جيبوتي والقمة الثانية عشرة في القاهرة . وشارك الجانبان في اجتماعات فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال والمؤتمر الدولي حول الصومال في لندن في201/5/7 واجتماعات فريق الدعم والمتابعة ومؤتمر المانحين لمالي في بروكسل يوم 50213/15 واجتماعات عملية دارفور السلمية في الدوحة. ومع ما حدث من تغييرات على مستوى مفوضية الاتحاد ، هنأت الرئيسة الجديدة وفريقها مع توقع أن تشهد العلاقات الثنائية بين المؤسستين مزيدا من التعزيز في ظل قيادتها.

94- بالرغم من الاتصالات والتفاعلات الإيجابية المتزايدة مع الاتحاد ، والتي كنت أرجو أن تضفى عليها الصبغة الرسمية من خلال اتفاقية التعاون بين منظمتينا التي طال تأخيرها، بقى التقدم جامدا عند هذا الحد. وفور اعتماد الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية في أستانا المشروع الذي تم التفاوض عليه بشكل مفصل ، والذي اهتم بالانشغالات الرئيسة لبعض الدول الأعضاء ، تمت إحالة النص المعتمد إلى الاتحاد مع حثه على تحديد تاريخ للتوقيع. لكن فور تلقي المشروع، أثار الاتحاد ملاحظات جديدة منها ما يتعلق بمادة أساسية أثارت الانشغال الشديد لدى دولة عضو معينة. فوفقاً لجانب الاتحاد، بالرغم من تفهمهم السبب لإدراج المادة المذكورة، فإن إدراجها في النص يمكن أن يسبب مشكلة لهم. وفي هذا الصدد، اقترحوا إما حذفها بالكامل من النص بينما يضمن تجنب أية

صعوبة في التنفيذ كما هو الحال في شراكاتهم الأخرى أو أن تتم إعادة صياغة المادة لتقرأ على النحو التالي "ينحصر التعاون بين المنظمتين في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي" وهي صيغة يمكن أن تشكل مشكلة لمنظمة التعاون الإسلامي.

95- بالنظر إلى موقف الاتحاد المذكور، شرعت مرة أخرى في مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء المعنية والاتحاد الأفريقي من أجل الوصول إلى حل وسط ومخرج من هذا المأزق ولكن يؤسفني أن أفيد بأنه لم تحقق أي من جهودي، نتيجة إيجابية. وعليه، فإن أحيل الأمر إلى الدول الأعضاء للبت في الأمر من أجل التقدم إلى الأمام.

علاقات المنظمة بالجامعة العربية

96- في عدد من المناسبات، أجريت مناقشات مثمرة مع الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة. واتفقنا على تكثيف تعاوننا في عدد من القضايا خاصة فلسطين والشرق الأوسط والعراق والصومال والسودان.

97- زار معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية مقر المنظمة في 2012/12/20. وخلال اجتماعي بالدكتور العربي ناقشنا قضايا إقليمية، خاصة قضية فلسطين والمستوطنات الإسرائيلية إضافة إلى إفرازات الأزمة السورية والإسلاموفوبيا والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وأكدنا أهمية زيادة التعاون والتنسيق بين المنظمة والجامعة خاصة فيما يتعلق بالعمل في الأمم المتحدة.

98- شاركت في مداولات القمة العربية الرابعة والعشرين التي عقدت في الدوحة يوم 2013/3/25 حيث ألقيت كلمة في الجلسة الافتتاحية للقمة سلطت فيها الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمة ودول الجامعة العربية في مختلف المجالات.

99- اختتمت اللجنة المشتركة المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاق التعاون بين المنظمة والجامعة دورتها الثالثة في مقر الجامعة بالقاهرة يومي 8 و2013/5/9. يذكر أن جدول أعمال الاجتماع شمل مواضيع مختلفة ذات اهتمام مشترك خاصة الأزمة السورية والقضية الفلسطينية والقضايا المتعلقة بالعراق وليبيا وملفات السودان والصومال والحوار بين الثقافات ومكافحة الإرهاب والحوار بين الحضارات. وحدد الاجتماع نقاط اتصال في المنظمة والجامعة من أجل تحسين التنسيق وتحقيق الأهداف المشتركة.

علاقات المنظمة بالاتحاد الأوربي

100- زرت يومي 25 و2013/6/26 مقر الاتحاد الأوربي حيث التقيت بعدد من الأعيان منهم السيدة كاثرين آشتون، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. والتقيت كذلك مع رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي ورئيس المجلس الأوروبي. وقد أجريت خلال تلك اللقاءات مناقشات مثمرة مع المسؤولين الأوروبيين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

101- تم افتتاح مكتب المنظمة في بروكسل رسميا بحضور عدد من الأعيان من الاتحاد الأوروبي. ومن شأن هذا المكتب أن يتيح اتصالات أوثق مع مقر الاتحاد الأوروبي ومكاتبه المختلفة.

102- عقدت الترويكا الأوروبية اجتماعاً في نيويورك في سبتمبر 2013 وتدارست مختلف مجالات التعاون بين المنظمتين.

منظمة الأمن والتعاون في أوربا

103- في 2012/11/29 خاطبت المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدعوة من الرئيس الأيرلندي الحالي. وفي كلمتي جددت تأكيد استعداد المنظمة لتعزيز الحوار السياسي والتعاون العملي مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بما في ذلك مجالات منع الصراع وفضه ومكافحة التعصب ومراقبة الانتخابات وأعربت عن استعداد المنظمة التعاون مع أوكرانيا باعتبارها الرئيس المقبل للمنظمة في 2013 وعقدت اجتماعاً ثنائياً كذلك مع الممثل الدائم لأوكرانيا التي سوف تترأس المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في 2013.

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

104- قام المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير أحمد أوزونجو، الذي كان في زيارة رسمية للسعودية، بزيارة لمقر المنظمة يوم 2013/5/13.

105- في اجتماعي مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيمائية، تبادلنا الآراء المتعلقة بالمستجدات على الساحة الدولية والمجالات المحتملة للتعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

دول مجلس التعاون الخليجي

106- خلال المدة قيد الاستعراض، كان بين المنظمة ودول مجلس التعاون الخليجي اتصالات منتظمة وتبادل لوجهات النظر حول القضايا المتبادلة بغرض توثيق التعاون بين الطرفين. وتهدف جهود المنظمة إلى تعزيز التعاون لتحقيق أفضل مصلحة لشعوب البلدان الأعضاء في كلتا المنظمتين.

دور المنظمة المستقبلي في صون الأمن والسلم وحل النزاعات

107- خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جيبوتي اعتمد الوزراء القرار 39/19 س، الذي استذكر اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الذي عقد يومي 13 و2011/12/14 وتقريره، ولاحظ الدور الهام للأمين العام للمنظمة في استخدام مساعيه الحميدة ووساطته في فض النزاعات في أنحاء من الدول الأعضاء. ومن خلال هذا القرار أجاز الوزراء اقتراح الفريق بشأن إنشاء وحدة مخصصة لصون الأمن وفض الصراع ودعوا الدول الأعضاء للتعاون في بناء قدرات الأمانة العامة من أجل تعزيز خبراتها في تدابير بناء الثقة وتوفير الظروف المواتية لمنع نشوب الصراعات وفضها. وتنفيذاً لهذا القرار، أنشئت وحدة السلم والأمن والوساطة في منظمة التعاون الإسلامي في كنف الأمانة العامة في إطار مواردها الحالية في مارس 2013.

108- والهدف من هذه الوحدة هو تعزيز دور المنظمة في التوصل والدبلوماسية الهادئة باعتبارها أدوات في منع نشوب الصراع وفضه. وما سوف تسعى لدعمه تكثيف استخدام المساعي الحميدة للأمين العام والممثلين الخاصين وتعزيز التعاون مع منظمات إقليمية ودولية أخرى. وسوف تركز هذه الوحدة في البداية على بناء قدراتها ومن ثم يتوقع منها أن تعمل من خلال رصد أوضاع الأزمات الحالية والمحتملة والقيام بردود فعل دبلوماسية وقائية في الوقت المناسب. ويرجى أن يرافق ذلك تحديد وتحليل الأسباب الجذرية للصراعات وتحديد طرق وسبل معالجتها. والوحدة باعتبارها آلية دعم سوف تسعى كذلك للتفاعل مع الدول الأعضاء في المنظمة ومنظمات دولية وإقليمية أخرى لمشاركة تجاربها في الوساطة وفض الصراع. وأشكر الدول الأعضاء على اهتمامها المتواصل وأؤكد لها أن الأمانة العامة سوف ترقى لمستوى طموحاتها مع الوحدة وكذلك دور المنظمة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وفضها.

المكاتب الإقليمية الجديدة

109- فيما يتعلق بالقرار رقم 39/39-س الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة المنعقد بجمهورية جيبوتي، في الفترة ما بين 15 و17 نوفمبر 2012م، بشأن إنشاء مكاتب إقليمية جديدة للمنظمة والذي نص على " إنشاء مكتبين إقليميين جديدين لمنظمة التعاون الإسلامي على مدى العامين المقبلين"، بمعنى مكتب أول خلال هذا العام ومكتب ثانٍ خلال العام القادم، وطالبني بمتابعة تنفيذ القرار والتشاور مع الدول الأعضاء حول التبعات والآثار المالية المترتبة عليه، أشير إلى أنني أجريت مشاورات حول هذا الموضوع بهدف اختيار المكتب الإقليمي الإضافي الأول لهذا العام بمقتضى منطوق القرار .

110- وقد توصلتُ في هذا الصدد إلى قناعةٍ بأن فتح مكتب للمنظمة في القاهرة هذا العام سيحمل قيمة ملموسة تصب في تعزيز التنسيق مع جامعة الدول العربية وسيسهم في توسيع دائرة الإشعاع الإعلامي للمنظمة عبر الاستفادة من المنابر الإعلامية التي توفرها القاهرة. وقد أجريت بالفعل مشاورات مع السلطات المصرية التي أكدت ترحيبها واستعدادها التام لتقديم كافة المرافق والتسهيلات

اللازمة لتمكين مكتب المنظمة المقترح من مباشرة عمله في أقرب الآجال بعد موافقة مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء. وبالقدر ذاته من الأهمية، أعربت روسيا الاتحادية عن استعدادها لاستضافة مكتب للمنظمة في موسكو لتعزيز التعاون الثنائي بين روسيا والمنظمة والعالم الإسلامي ككل.

111- من جهة أخرى نأمل استمرار المشاورات لفتح مكتبٍ العام المقبل في دولةٍ غير عضو يُراعى في ذلك تأمين المصالح العليا للأمة الإسلامية وتعزيز التواصل مع الأقليات المسلمة، على أن تقدم الأمانة العامة تقريرا حول هذه المسألة العام القادم.